الأمم المتحدة

A/65/311

الجمعية العامة

Distr.: General
19 August 2010
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والستون

البند ٥١ من جدول الأعمال المؤقت*

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها

تقرير الأمين العام

موجز

في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٠، أرسل الأمين العام مذكرات شفوية إلى إسرائيل وجميع الدول الأعضاء الأخرى وجّه انتباهها فيها إلى الأحكام ذات الصلة من قرارات الجمعية العامة ٨٧/٦٤ إلى ٩٠/٦٤، وطلب إليها موافاته، بحلول ٨ تموز/يوليه ٢٠١٠، بمعلومات عن أي إجراءات اتخذتها أو تعتزم اتخاذها لتنفيذ هذه القرارات. وجاء ردان مؤرخان ٨ تموز/ يوليه و ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠ من الدانمرك وإسرائيل استجابة، في جملة أمور، للطلب الوارد في الفقرة ٤ من القرار ٩٠/٦٤. ويرد النص الكامل لكل من هذين الردين في هذا التقرير. ولم ترد أي معلومات من الدول الأعضاء الأخرى بشأن القرار ٩٠/٦٤.

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ٩٠/٦٤ بشأن ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها.

٢ - وفي ١٠ أيار/مايو ٢٠١٠، لفت الأمين العام انتباه الممثلة الدائمة لإسرائيل لدى الأمم المتحدة إلى القرارات ٨٧/٦٤ إلى ٩٠/٦٤، المؤرخة جميعاً ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

* A/65/150.

080910 080910 10-48936 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

وطلب منها إبلاغه، بحلول ٨ تموز/يوليه ٢٠١٠، بأي خطوات اتخذتها حكومتها أو تعتزم اتخاذها لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من هذه القرارات.

٣ - وفي ١٠ أيار/مايو ٢٠١٠ أيضا أرسل الأمين العام مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء الأخرى، وجه انتباهها فيها إلى الأحكام ذات الصلة من قرارات الجمعية العامة ٨٧/٦٤ إلى ٩٠/٦٤، وطلب إليها موافاته، بحلول ٨ تموز/يوليه ٢٠١٠، بمعلومات عن أي إجراءات اتخذتها أو تعتزم اتخاذها لتنفيذ هذه القرارات.

٤ - وجاء رد مؤرخ ٨ تموز/يوليه ٢٠١٠ من الدانمرك استجابة، في جملة أمور، للطلب الوارد في الفقرة ٤ من القرار ٩٠/٦٤. وفي ما يلي النص الكامل لهذا الرد:

[الأصل: بالإنكليزية]

في ما يتعلق بالقرارين ٨٧/٦٤ و ٨٨/٦٤ والفقرة ٢٣ من القرار ٨٩/٦٤، قدمت الدانمرك هذا العام الدعم إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) من خلال مساهمة أساسية بقيمة ٧٠ مليون كرونة دانمركية، كجزء من الدعم المتواصل الذي تقدمه إلى الوكالة. وتأكيد التبرع بمبلغ إضافي قدره ١٠ ملايين كرونة دانمركية لتنفيذ أنشطة تعليمية في غزة إنما هو تعبير آخر عن الدعم لمهمة التنمية التي تضطلع بها الوكالة ويمثل استثماراً ملموساً في مستقبل اللاجئين الفلسطينيين. ويأتي هذا التبرع على خلفية عمل الدانمرك في إطار اللجنة الاستشارية لوكالة الأونروا من أجل مواصلة الإصلاح الإداري للوكالة.

وفي ما يتعلق تحديدا بالفقرة ٢٢ من القرار ٨٩/٦٤ المتصلة بالاعتمادات الخاصة المرصودة للهبات والمنح الدراسية في مجال التعليم العالي للاجئين الفلسطينيين، قدمت الدانمرك عام ٢٠٠٩ الدعم من أجل التعليم العالي لفلسطينيتين اثنتين وفلسطيني واحد، عن طريق مركز الزمالات التابع للوكالة الدانمركية للتنمية الدولية؛ وهو ما يمثل زيادة مقارنة بعامين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، حين حصل شخص واحد على الدعم عن طريق هذا المركز.

وفي ما يتعلق بالقرار ٩٠/٦٤ الذي يحث الدول على أن تزوِّد الأمين العام بأي معلومات ذات صلة تكون بحوزتها بشأن ممتلكات العرب وما لهم من أصول وحقوق للملكية في إسرائيل، تسهم الدانمرك من خلال التقديم المتواصل للتقارير عن الحالة السياسية والإنمائية العامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما تسهم الدانمرك

بالمعلومات والرصد لهذه المسألة من خلال الدعم لمنظمات حقوق الإنسان التي تعمل ميدانياً.

٥ - وجاء رد مؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠ من إسرائيل استجابةً، في جملة أمور، للطلب الوارد في الفقرة ٤ من القرار ٩٠/٦٤. وفي ما يلي النص الكامل لهذا الرد:

[الأصل:بالإنكليزية]

على الرغم من أن إسرائيل صوَّتت ضد هذه القرارات [٨٧/٦٤ إلى ٩٠/٦٤] في ضوء تسييسها ومنظورها الأحادي الجانب، كما صوَّتت ضد قرارات مماثلة في الماضي، فإن البعثة الدائمة تود أن تكرر التأكيد على دعم إسرائيل للأنشطة الإنسانية التي تضطلع بها الأونروا. وتؤكد إسرائيل مجدداً في هذا الخصوص عزمها على مواصلة تسهيل تقديم الأونروا للخدمات الإنسانية إلى المستفيدين في الميدان.

وما برحت إسرائيل تبذل أقصى ما في وسعها لتهيئة الظروف المناسبة لتنمية الاقتصاد الفلسطيني والتعاون في هذا المجال، بما في ذلك تحرير النظام الذي تدخل به السلع المدنية إلى غزة من القيود، فضلاً عن الدخول في حوار سياسي مع السلطة الفلسطينية والمساعدة على تقديم المساعدة الإنسانية إلى المستفيدين الفلسطينيين على الرغم مما يتعرض له أمنها من تهديد متواصل وحاد.

وخفَّفت إسرائيل إلى حد كبير من القيود الأمنية في الضفة الغربية خلال العام الماضي، حيث خفض منذ عام ٢٠٠٨ عدد نقاط التفتيش الرئيسية من ٤١ إلى ١٤ نقطة. ومنذ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أزيل ٣٥٧ حاجزاً (متاريس رملية، حواجز طرقية). وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أزيلت ١٠ حواجز طرقية من الطريق ٦٠، وهو الشريان الرئيسي الذي يربط الشمال بالجنوب في الضفة الغربية. وعموماً، أصبح التنقل من الشمال إلى الجنوب في الضفة الغربية الآن سلساً، و لم يعد هناك إلا نقاط تفتيش قليلة على طول الطريق وهي مفتوحة عادة. وأدت هذه التطورات وغيرها من التطورات الإيجابية إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي قدره ٨ في المائة في الضفة الغربية في عام ٢٠٠٩، مقترناً بنمو في الاستثمار الأجنبي قدره ٦٠٠ في المائة منذ عام ٢٠٠٨.

وعلى الرغم من الهجمات التي تشنها حماس، تواصل إسرائيل تسهيل دخول كميات كبيرة من الإمدادات الإنسانية إلى غزة وتحتفظ بممر إنساني مفتوح باستمرار لنقل أصناف الأغذية القابلة للتلف والأغذية الأساسية إلى غزة. وفي عام ٢٠٠٩، نُقل إلى قطاع غزة ٥٧٦ ٧٣٨ طناً (٥٧٦ ٣٠ شاحنة) من السلع الأساسية

الإنسانية. وفي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٠، نُقل إليه ١٣٨,١ ٩٢ طنا (٤ ٠٥٦ شاحنة). وفي عام ٢٠٠٩، خرج من القطاع ٨٤٩ ٢٢ فلسطينياً، من بينهم ٥٤٤ ١٠ مريضاً ومرافقوهم، للعلاج الطبي بإسرائيل. وفي عام ٢٠٠٩، دخل إلى قطاع غزة ٢٠٠ ٢١ من موظفي المنظمات الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، دُفعت عجلة تنفيذ العديد من مشاريع الهياكل الأساسية، في عدة ميادين منها الإسكان، وغرف الدراسة، ومحطات معالجة مياه المجارير، والمرافق الطبية. وفي هذا الصدد، نقل إلى غزة ٦٠٧ ٣ أطنان من الزجاج في أواخر عام ٢٠٠٩ (حمولة ١٠٣ شاحنات) تحسباً لفصل الشتاء. وفي الربع الأول من عام ٢٠١٠ كذلك، نُقِل إلى قطاع غزة من إسرائيل ٢٣ طناً من الحديد و ٢٥ طناً من الأسمنت، إلى جانب ٣٩ طناً إضافياً من مواد البناء في أيار/مايو ٢٠١٠. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، أعادت حكومة إسرائيل النظر في سياستها تجاه غزة وقرَّرت تحرير النظام الذي تدخل بمقتضاه السلع المدنية إلى غزة من القيود، بما في ذلك زيادة تدفق المواد المخصصة للمشاريع المدنية الخاضعة للإشراف الدولي.

وعلى الرغم مما ذكر آنفاً، لا تزال المنظمات الإرهابية في الضفة الغربية وقطاع غزة الذي تسيطر عليه حماس نشطة في التخطيط للهجمات الإرهابية والإعداد لها ومحاولة تنفيذها.

وفي عام ٢٠٠٩، انطلق ٦٤٦ هجوماً إرهابياً من الضفة الغربية أو نُفِّذ فيها، مما أدى إلى مقتل خمسة أشخاص (ثلاث ضحايا بإطلاق الرصاص وضحيتان نتيجة للهجوم والطعن حتى الموت). وشهد النصف الأول من عام ٢٠١٠ تصاعداً مزعجاً في النشاط الإرهابي الموجَّه ضد أهداف إسرائيلية في الضفة الغربية ومنطقة القدس. ففي الشهرين الأولين من عام ٢٠١٠، نفذ ٨٧ هجوماً إرهابياً في الضفة الغربية. وفي شباط/فبراير ٢٠١٠، طُعن مواطن إسرائيلي حتى الموت في إحدى هذه الهجمات. وفي آذار/مارس ٢٠١٠، سُجل ٨٩ هجوماً في الضفة الغربية والقدس: ثلاثة بأجهزة متفجرة، وخمسة بإطلاق النار، واثنان بالرشق بالحجارة و ٧٩ بقنابل المولوتوف. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، قُتل مواطن إسرائيلي وجُرح ثلاثة آخرون عندما أطلق إرهابيون فلسطينيون النار على مركبتهم.

وفي عام ٢٠٠٩، انطلق ٦٩٩ هجوماً إرهابياً من قطاع غزة، مما أدى إلى مقتل تسعة مواطنين إسرائيليين. وفي الفترة بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠١٠، سُجل شن أكثر من ٨٠ هجوماً إرهابياً من غزة على إسرائيل، استخدمت فيها الصواريخ، وقذائف الهاون، والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، والأسلحة الصغيرة. وقتل في هذه الهجمات ثلاث ضحايا – جنديان إسرائيليان وعامل تايلندي.

والهجمات التي شنت بالصواريخ وقذائف الهاون ضد إسرائيل في العام الماضي هي استمرار لحملة إرهابية متواصلة منذ تسع سنوات أُطلقت فيها آلاف عديدة من هذه القذائف من غزة على مراكز مدنية إسرائيلية. ومما يثير الانزعاج أن أياً مما ورد أعلاه لم يرد ذكره في أي قرار من القرارات المذكورة آنفاً.

وعلى الرغم من تأييد إسرائيل لأنشطة الأونروا الإنسانية، ما زال القلق يساورها إزاء الدافع السياسي وراء القرارات الآنفة الذكر، وهي تشعر بالانزعاج لأن تلك القرارات تعبر عن وجهة نظر متحيزة لا تعكس الواقع في الميدان. ومما يثير القلق العميق في هذا الصدد، التصريحات العلنية لمسؤولي الأونروا التي تتجلى فيها بوضوح نبرة سياسية ومتحيزة. ويجب على الأونروا، بصفتها هيئة مهنية إنسانية أن تحرص على تجنب الإشارات إلى مسائل خلافية ذات طابع سياسي.

وتفضل إسرائيل أن توحّد القرارات المتعلقة بالأونروا وأن تُزال منها كل اللغة السياسية الدخيلة. وفضلاً عن ذلك، تحث إسرائيل الأمين العام والأونروا على العمل، مع الأطراف المعنية للنظر في الوسائل التي يمكن أن تحسِّن بها الأمم المتحدة سبل النهوض برفاه الشعب الفلسطيني.

وفي هذا الصدد، تفضل إسرائيل أن تطبق في السياق الفلسطيني المبادئ الموحدة التي تهتدي بها الأمم المتحدة في ما يتعلق بمعاملة اللاجئين. وينبغي، على الأخص، أن تحدد ولاية الأونروا استحقاق خدماتها بما يتسق مع السياسات الموحدة للأمم المتحدة في هذا المجال. وفضلاً عن ذلك، ينبغي أن تشمل ولاية الأونروا التعزيز الفعلي في السياق الفلسطيني، لأهداف الأمم المتحدة المطبقة على نطاق واسع وهي إعادة توطين اللاجئين وإدماجهم محلياً.

وتشكل قرارات الجمعية العامة السنوية بشأن الأونروا انحرافاً عن السياسة الموحَّدة للأمم المتحدة في مجال شؤون اللاجئين تكمن وراءه دوافع سياسية. وأدى تسييس هذه المسألة الإنسانية المحضة إلى تفاقم أحوال اللاجئين الفلسطينيين بالحيلولة دون اعتماد حلول عملية لاحتياجاتهم، مثل تلك التي طبقت بنجاح في عدد كبير من مجموعات اللاجئين حول العالم. وتعلق إسرائيل أهمية كبيرة على أن يُدخل من التغييرات على تلك القرارات ما يكفل اتساق ولاية الأونروا مع المبادئ العامة التي تهتدي بها الأمم المتحدة في سياستها بشأن اللاجئين.

٦ - ولم ترد أي معلومات من دول أعضاء أخرى في ما يتعلق بالطلب الوارد في الفقرة ٤ من القرار ٩٠/٦٤.